

دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية شركة كرياتف
انفيست أنموذجا - دراسة تحليلية للفترة (2012-2021)-

The role of fiscal incentives improving the financial
performance of economic companies Creative Invest Company
as a model - an analytical study for the period (2012-2021)-

حاج محمد أمين حبار^{1*}، مراد ناصر²

¹مختبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة لونيبي علي البلدية

ehma.habbar@univ-blida2.dz (الجزائر)،

²مختبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة لونيبي علي البلدية 2 (الجزائر)،

nacermourad@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022 /12 /30

تاريخ الاستلام: 2022 /05 /12

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى كشف دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية ومدى إسهامها في استمرارية وتوسيع نشاط المؤسسة، ولتحقيق هذا الهدف، ارتأينا تأسيس الورقة البحثية أولا من التعريف بالتحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار وعلاقتها بالأداء المالي، ثم التطرق إلى دراسة حالة الشركة ذات الأسهم "شركة كرياتف انفست" كمثال عن المؤسسات الاقتصادية التي استفادت من التحفيزات الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. وباعتماد قراءة تحليلية في إحصائيات التحفيزات الجبائية للمؤسسة، توصلنا إلى أن التحفيز الجبائي يعتبر عنصرا من العناصر المساهمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتأثيره على التوازن المالي والقرارات المالية لها.

الكلمات المفتاحية: التحفيزات الجبائية، الأداء المالي، السيولة، الربحية .

تصنيف Jel: C52، E62، L25.

Abstract:

This study aims to investigate the role of fiscal incentives in improving the economic companies' financial performance, and the extent of their contribution to the continuity and expansion of the company's activity. In order to achieve the study's goal, we divided the study into sections. First introducing fiscal incentives granted through investment laws and its relationship to financial performance, and then we discussed the case of Creative Invest Company, as an example of companies that benefited of fiscal incentives granted by the National Agency for investment development. Through an analytical reading of the company's statistics of fiscal incentives, we concluded that fiscal incentives are among the

contributing elements to improving company's financial performance and influencing the financial balance and its financial decisions.

Keywords: fiscal incentives; financial performance; liquidity; profitability.

Jel classification codes : C52, E62, L25

1- مقدمة:

شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا كبيرا من كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية باعتبارها الوحدة الأساسية للاقتصاد والكتلة المؤلفة من الأنشطة الديناميكية المتفاعلة فيما بينها في تحقيق الإنتاج، ومن منطلق أن الفعالية الاقتصادية للمؤسسة تتحكم فيها عوامل تختلف باختلاف البيئة التي تنشط فيها؛ كتوفر رؤوس الأموال، اليد العاملة المؤهلة، المواد الأولية، ويضاف إلى هذه العوامل عامل سياسة التحفيز الجبائي المهمة جدا، نظرا لأنها تستعمل للتعبير عن الوسائل والأساليب الإغرائية من أجل دفع الأعوان الاقتصاديين نحو قطاع معين، ونظرا كذلك لما تكتسيه وما تحتله الجبائية العادية من مكانة لدى معظم الدول، ومن بينها الجزائر التي تعتبر فيها الجبائية المصدر الرئيسي الثاني بعد الجبائية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة، وباعتبارها أيضا ممولا هاما للمشاريع العامة في إطار التخطيط المركزي إذا ما تم استغلالها والتحكم فيها بصفة جيدة، وهذا ما جعل أي عملية انتقال إلى اقتصاد السوق، مرهونة بمدى نجاح ونجاعة النظام الضريبي. كما تعتبر سياسة التحفيز الجبائي أحد أدوات الضبط الاقتصادي في تغطية النفقات العامة عن طريق فرض ضرائب ورسوم مع منح تحفيزات جبائية ضمن قوانين الاستثمار. ويعتبر تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية من خلال سياسة التحفيزات الجبائية مؤشرا هاما في التنبؤ واكتشاف نقاط القوة والضعف، وبالتالي الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وكذا معرفة ما إذا كانت النتائج التي تحققتا دائمة ومستمرة.

1-1 الإشكالية: بناء على ما سبق من تمهيد، يمكن صياغة الإشكالية الآتية:

ما هو دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية؟ وماذا عن حالة شركة كرياتيف انفس؟

1-2 فرضيات الدراسة: انطلاقا من الإشكالية، يتسنى صياغة الفرضيات الآتية:

- تسهم عدة عوامل في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ومنها التحفيزات الجبائية.
- يؤثر التحفيز الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال ما ينتج عنه من وفرة ضريبية تستثمر في المحافظة على التوازن المالي في مرحلة الاستغلال.
- تعاني العديد من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر من التعثر المالي بسبب عدم الاستفادة من التحفيزات الجبائية أو عدم كفايتها.

1-3 أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في تقديم المعرفة في مجال التخصص بشكل عام، كما تعتبر دراسة الأداء المالي للمؤسسة من خلال التحفيزات الجبائية الممنوحة موضوعا مهم في تبيان مدى إسهامها وفعاليتها في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، والتي تمثل العنصر الأساس في الدفع بعجلة التنمية، ولا يتأتى هذا إلا بأدائها المالي الفعال، وقد أولت الدولة الجزائرية هذا الجانب من خلال استحداث آليات وقوانين في مجال منح التحفيزات الجبائية، وهذا للدفع بالمؤسسات إلى تحسين أدائها المالي.

1-4 منهج وأدوات الدراسة: تستدعي طبيعة الموضوع المعالج والأهداف التي يسعى الباحثان لتحقيقها استخدام المنهج الوصفي والتحليلي الذي يعتمد على التحليل وتوخي الموضوعية، أما بالنسبة لأدوات الدراسة، فقد تم الاعتماد على بعض المصادر والمراجع كالقوانين، المقالات، بالإضافة إلى

دراسة حالة من خلال الإحصائيات المستلمة من المؤسسة، إضافة إلى الملاحظة وكذا المقابلة مع إدارات بالمؤسسة محل الدراسة.

1-5-الدراسات السابقة: تطرق الباحثان عند دراستهما للموضوع سواء بشكل كلي أو جزئي إلى الدراسات السابقة التي لها صلة بهذه الدراسة ونذكر منها:

- دراسة رجراج سليمة بعنوان: " دور التحفيز الجبائية لتشجيع الاستثمار بالجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2012"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2014: عمدت هذه الدراسة إلى تحليل التحفيز الجبائية وتحديد أهميتها في دعم الاستثمار المباشر سواء كان محليا أو أجنبيا، ثم إبراز كيفية مساهمة التحفيز الجبائية في تشجيع الاستثمار من خلال مختلف الآليات المستحدثة لذلك؛ حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وكذلك مجموعة الأدوات المساعدة على البحث؛ المسح المكتبي، البيانات الإحصائية والمقابلات... الخ، وخلصت الدراسة إلى أن نجاح أي استثمار يمر عبر القيام بدراسة تقنية اقتصادية، وأن فكرة التحفيز الجبائية ليست فكرة حديثة؛ بل تم تطبيقها قديما، ومن أجل تشجيع الاستثمار وتطبيق التحفيز الجبائية وجب تجنيد القائمين بهذه المهمة وإشراك جميع الوكالات الداعمة للاستثمار وإدارة الضرائب.

- دراسة بوقفة عبد الحق بعنوان "سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر -دراسة ميدانية-"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، 2016: عمدت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحفيز الجبائي الذي تقدمه الدولة من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي قصد الإحاطة بالمفاهيم النظرية التي تتعلق بالسياسة الجبائية، أما الجزء الثاني، خصص للدراسة التطبيقية التي تناولت دراسة سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وخلصت هذه الدراسة إلى أن للضريبة محل التحفيز دور في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الوفرة الضريبية الناجمة عن التحفيز.

- دراسة زينات أسماء بعنوان "تقييم فعالية التحفيز الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار دراسة حالة الجزائر في الفترة 2001-2016"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2019: عمدت هذه الدراسة إلى تقييم تكلفة التحفيز الجبائية الممنوحة للاستثمار وتحديد ثقل التكاليف الجبائية الناتجة عنها على الميزانية العامة للدولة، ثم تقييم الدور التوجيهي والتحفيزي لأجهزة دعم الاستثمار وإبراز نجاحها في توجيه المشاريع الاستثمارية، حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في أجزاء البحث المرتبطة بالمفاهيم العامة للاستثمار والتحفيز الجبائي، إضافة إلى المنهج الاستقرائي عن طريق استخدام أسلوب قياسي لمعرفة درجة الترابط بين التحفيز الجبائي والاستثمار، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن انتهاج سياسة التحفيز الجبائية لوحدها غير كافية في تحفيز المستثمرين المحليين أو الأجانب؛ لأن ما يهمهم هو توفر مناخ استثماري محفز وملئم يتمتع بالشفافية.

2-الإطار النظري للتحفيز الجبائية:

يتيح التشريع الجبائي العديد من التحفيزات الجبائية أمام المؤسسة الاقتصادية والتي يتم استغلالها من أجل توسيع نشاطها أو تقليل من الأعباء الجبائية إلى أقصى حد ممكن بطرق قانونية مشروعة.

2-1-تعريف التحفيز الجبائي: يعتبر مصطلح التحفيز الجبائي مصطلحا حديثا نوعا ما في الحياة الاقتصادية، لذا اختلفت التعاريف المقدمة له باختلاف الأهداف المرجوة منه.

التعريف الأول: مفاده أن التحفيز الجبائي هو: " إجراء خاص وغير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتماماتهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل، مقابل الاستفادة من امتياز أو امتيازات معينة." (علي، 1992، صفحة 91)

التعريف الثاني: مفاده أن التحفيزات الجبائية هي: " تدابير وإجراءات ضريبية معينة تتخذها السلطة الضريبية المختصة وفق سياسة ضريبية معينة، بقصد منح مزايا واعتمادات ضريبية لتحقيق أهداف معينة." (رجراج، 2014، صفحة 42)

التعريف الثالث: يرى أنها " عبارة عن تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس." (ناصر، 2003، صفحة 118)

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أن التحفيزات الجبائية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات التي تتخذها الدولة والموجهة لفئة معينة من الأعوان الاقتصاديين والمتمثلة أساسا في نفقات جبائية تقوم بتوجيهها في شكل إعفاءات دائمة أو مؤقتة أو تخفيضات معينة في وعاء الضريبة أو معدلاتها وفق شروط تحددها الدولة، وهذا من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وغيرها.

2-2-خصائص التحفيز الجبائي: من خلال استعراضنا للتعاريف السالفة الذكر، نلاحظ أن التحفيز الجبائي يتمتع بعدة خصائص نذكر منها:

2-2-1-إجراء اختياري: وحسب هذه الخاصية، فإن الأعوان الاقتصاديين المستفيدين لهم الحرية في اختيار الخضوع أو عدم الخضوع للإجراءات والمقاييس والشروط التي تضعها الدولة دون أن يترتب عليهم أي عقاب أو جزاء في حال الرفض.

2-2-2-إجراء هادف: إن لجوء الدولة إلى سياسة التحفيز الجبائي يهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية... إلخ، فهي تعمل على التخلي عن جزء من إيراداتها في تحقيق هاته الأهداف غير المؤكدة التحقيق، لذا على الدولة قبل وضع سياسة التحفيز الجبائي دراسة وتحليل بعض العناصر التي نذكر منها: الإطار القانوني للمستفيد، شكل ومدة التحفيز الجبائي، السياسات والظروف المحيطة بإجراءات التحفيز الجبائي.

2-2-3-إجراء لهم مقاييس: كون التحفيز الجبائي موجه إلى فئة خاصة من المكلفين بالضريبة، وجب على هذه الفئة الالتزام والتقيد بجملة من الشروط التي يضعها المشرع، كتحديد طبيعة النشاط، مكان النشاط، والإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد.... إلخ.

2-2-4-إحداث سلوك معين: قد تهدف الدولة من وراء سياسة التحفيز الجبائي إلى إحداث سلوك وتصرف معين لدى الأعوان الاقتصاديين بغية توجيههم نحو أعمال وأنشطة لم يقوموا بها في وقت مضى. (يحي، 2007، صفحة 22)

2-3- التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار قوانين الاستثمار: تعمل المؤسسات جاهدة على تخفيض الأعباء الضريبية وفق الخيارات التي يتيحها القانون، ومن بين هذه الخيارات نجد التحفيزات الجبائية المنصوص عليها في قانون الاستثمار، والتي يمكن عرضها فيما يلي:

2-3-1- التحفيزات الجبائية الممنوحة في إطار القانون 16 - 09 لسنة 2016 المتعلق بترقية الاستثمار: تستفيد من أحكام هذا القانون الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء و/أو التوسيع و/أو إعادة التأهيل والهيكلة المتعلقة بالنشاطات والسلع التي ليست محل استثناء من المزايا (غير تلك المذكورة في القائمة السلبية)، حيث تتضمن المزايا المنصوص عليها في هذا القانون: (زينات، 2019، صفحة 121)

أ- أثناء مرحلة الإنجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛

- تخفيض بنسبة 90% من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
زيادة على المزايا المذكورة أعلاه، فإن الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، تستفيد مما يأتي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46 ، 2016، صفحة 18)

- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من الوكالة؛

- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة 10 سنوات وترتفع بعدها إلى 50% من مبلغ إتاوة أملك الدولة بالنسبة لمناطق الهضاب العليا وكذا المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من طرف الدولة ولفترة 15 سنة، وترتفع بعدها إلى 50% من مبلغ إتاوة أملك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

ب-أثناء مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة الشروع في الاستغلال بناء على محضر يتم إعداده من طرف المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، تستفيد هذه الاستثمارات ولمدة ثلاث (3) سنوات من: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46، 2016، صفحة 17)

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

-تخفيض بنسبة 50% من مبالغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة،

كما تستفيد الاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة إلى نفس امتيازات مرحلة الاستغلال المذكورة أعلاه ولكن لمدة 10 سنوات، وهذا ابتداء من تاريخ الدخول الفعلي في الاستغلال المشار إليه في محضر المعاينة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46، 2016، صفحة 18)

2-3-2- شروط منح التحفيزات الجبائية في إطار القانون 16 - 09 لسنة 2016:

التحفيزات الجبائية المنصوص عليها في القانون 16 - 09، لا بد من توفر مجموعة من الشروط نوجزها كما يلي:

-لا يجب أن يكون الاستثمار مدرجا ضمن قوائم الأنشطة أو السلع والخدمات المقصاة المنصوص عليها عن طريق التنظيم ساري المفعول الذي يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفية تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات باستثناء مشاريع الاستثمار ذات الأهمية الخاصة للاستثمار الوطني (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16، 2017، صفحة 06)

-منح الامتيازات للاستثمارات التي يكون مبلغها أكبر أو يساوي 5.000.000.000 دج يجب أن يخضع لموافقة المجلس الوطني للاستثمار؛ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46، 2016، صفحة 18)

-لا يمكن الاستفادة من الامتيازات الجبائية في هذا الإطار إلا بعد تسجيل الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

2-3-3- وسائل منح الامتيازات الجبائية في إطار القانون 16 - 09 لسنة 2016:

أولا: **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع لوصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار ومقرها الاجتماعي الجزائر العاصمة، ويتكون هذا الجهاز من أربع (04) مراكز تأوي مجموعة المصالح المخولة بمنح الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها من أجل تجسيد المشاريع، وهي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46، 2016، صفحة 20)

- **مركز تسيير الامتيازات (CGA):** مكلف بتسيير الامتيازات والتحفيزات المختلفة المتوفرة لصالح الاستثمار، وهذا وفقا للتنظيم المعمول به.

- **مركز إتمام الشكليات (CAF):** مكلف بتوفير الخدمات المرتبطة بشكليات تأسيس المؤسسة وإنشاء المشاريع.

- **مركز دعم إنشاء المؤسسات (CSC):** مكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.

- **مركز التطوير الإقليمي (CPT):** والذي يكفل بضمان تطوير الفرص والإمكانيات المحلية.

ثانيا: **المجلس الوطني للاستثمار (CNI)**: تتجلى مهامه في ترقية وتطوير الاستثمارات ويعمل على اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفحص الملفات المتعلقة بالاستثمار التي تمثل منفعة للاقتصاد الوطني. (أفلولي، 2021، صفحة 07)

ويكلف المجلس أيضا بالمسائل المتصلة باستراتيجية الاستثمار وبسياسة دعم الاستثمارات وبالموافقة على الاتفاقيات. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47، 2001، صفحة 07)

3- الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:

يعرف الأداء على أنه محصلة قدرة المؤسسة في استغلال مواردها وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف المنشودة، فهو انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والبشرية، وذلك حتى تحقق أهدافها. (بوقفة، 2016، صفحة 45)

3-1- مفهوم الأداء المالي: يصف الأداء المالي مدى فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وكذا قدرتها على تجسيد جانب من أهدافها المسطرة في نتائج فعلية، والتي تحققها المنظمة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية المتاحة في ظل ظروف بيئتها الخارجية. (دادن، 2006، صفحة 41)

3-2- مصادر معلومات تقييم الأداء: إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، ويشترط للمعلومات أن تكون بالجودة العالية وفي الوقت المناسب، ويمكن تقسيمها إلى قسمين: (Eric, 1999, p. 63)

3-1-2- المصادر الخارجية: تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، عموما تتحصل عليها المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... الخ؛

3-2-2- المصادر الداخلية: تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة، وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حسابات النتائج، الملاحق.

3-3- أهمية عملية تقييم الأداء المالي: تكمن أهمية تقييم الأداء المالي في مساعدة الإدارة المالية على تحقيق الأغراض التالية:

-تقييم نتيجة نشاط المؤسسة من حيث الربح أو الخسارة خلال فترة أو فترات مالية معينة.

-تقييم المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية في تاريخ معين.

-يساعد تقييم الأداء المالي الإدارة المالية للمؤسسة في عملية الرقابة واتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات حيال حدوثها.

-يساعد تقييم الأداء المالي على اكتشاف الفرص الاستثمارية.

-تعرض الكثير من المؤسسات إلى الفشل، وهذا نتيجة لسوء تسيير الإدارة المالية، ويأتي دور تقييم الأداء المالي لدراسة هذه المشاكل وتقديم النصح والاستشارة لمعالجتها. (الشمخي و الجزراوي ،

1998، صفحة 43)

3-4- أهم الأساليب المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

3-4-1- النسب المالية: النسب المالية تعتبر من أهم أدوات التحليل المالي المستخدمة في تشخيص الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وبالتالي تقيم الأداء المالي، والتي هي عبارة عن علاقة ما بين مختلف مجاميع متجانسة من الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج، وأيضاً تحدد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة، كما أنها تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات، وتستعمل أيضاً للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة ونتائجها المقدمة. (خفر و فلاح، 2011، صفحة 127)

3-4-2- أنواع النسب المالية: يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:**الجدول (1): ملخص لأنواع النسب المالية**

النسب المالية		أصنافها وطرق حسابها
1-نسب السيولة (تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق، بمعنى أن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها)	نسبة سيولة الأصول	نسبة سيولة الأصول = الأصول (المتداولة، الثابتة) / مجموع الأصول
	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل.
	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة المختصرة = القيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل
	نسبة السيولة الجاهزة	نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / الديون قصيرة الأجل.
2-نسب النشاط (تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوافرة لديه، أي أنها تستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات و المطلوبات و قدرتها على الاستخدام الأمثل)	مهلة ائتمان الزبائن	مهلة ائتمان الزبائن = الزبائن + أوراق القبض / المبيعات السنوية متضمنة الرسم $\times 360$
	مهلة تسديد الموردين	مهلة تسديد الموردين = الموردون + أوراق الدفع / المشتريات السنوية متضمنة الرسم $\times 360$
	معدل دوران الأصول الثابتة والمتداولة	معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الثابتة معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول المتداولة
	معدل دوران المخزونات	معدل دوران المخزونات = رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون متوسط المخزون = (مخزون ابتدائي + مخزون نهائي) / 2
3-نسب المديونية (تقيس لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على مواردها المالية الذاتية و على الأموال الأجنبية)	نسبة الملاءة العامة	نسبة الملاءة العامة = مجموع الديون / مجموع الأصول
	نسبة الاستقلالية المالية	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون
	نسبة التمويل	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول

الثابتة	الدائم	
نسبة قابلية السداد = الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي	نسبة قابلية السداد	
نسبة التمويل الخاص = مجموع الأموال الخاصة / لأصول الثابتة	نسبة التمويل الخاص	
نسبة مجمل الربح = صافي المبيعات / مجمل الربح	تحليل ربحية المبيعات	4- نسب الربحية والمردودية (تقيس مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المشروع فيما يتعلق بالسيولة).
نسبة هامش الربح = صافي الربح بعد الضريبة / صافي المبيعات		
معدل العائد على حق الملكية = $\frac{\text{الموجودات} \times \text{صافي المبيعات} \times \text{صافي الربح بعد ضريبة}}{\text{حق الملكية الموجودات صافي المبيعات}}$	ربحية الملاك	
معدل العائد على الاستثمار = نسبة الهامش $\times$ إنتاجية الموجودات	ربحية المنشأة	

المصدر 1: زغبية مليكة، بوشنيق ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية،

2010، ص 37 و38، بتصرف.

3-5- أهمية التحفيز الجبائي بالنسبة للأداء المالي: لتتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها المالية وجب عليها تبني سياسة فعالة تتمثل في التسيير الأمثل لمختلف التكاليف الجبائية التي نجدها في جميع مراحل نشاط المؤسسة: الاستغلال، التمويل، الاستثمار، لذلك فإن تسييرها يجب أن يكون متوافقا مع هذه المراحل.

3-5-1- أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستغلال: إن تحديد ودراسة أهمية التحفيز الجبائية في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في الخزينة ورأس المال العامل، حيث يتجلى تأثير الخزينة بالتحفيز الجبائية من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التي طبقت عليها الدولة سياسة التحريض الضريبي. أما بالنسبة لرأس المال العامل، فيتجلى تأثير التحفيز الجبائية عليه من خلال التثبيات، وهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية، وذلك بعد طرح قيمة الاستهلاكات من القيمة الإجمالية للتثبيات. وبما أن الاستهلاك يعد أحد الطرق التي تستخدم لتحفيز الاستثمارات الخاصة، فهو يؤثر على مقدار الضريبة التي يدفعها المستثمر، وبالتالي تنخفض قيمة التثبيات، وترتفع قيمة الأموال الدائمة، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع رأس المال العامل. (عباسي، 2012، صفحة 113)

3-5-2- أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة التمويل: تنقسم هيكلية التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الاعتبار المفاضلة بين المصدرين، ولهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في اختيار سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض. وبالتالي فإن التحفيز الجبائية المقدمة من طرف الدولة، تؤدي إلى تخفيض قيمة الضريبة بالنسبة للمؤسسة المكلفة بالضريبة، وبالتالي تنخفض قيمة الديون بانخفاض نسبة الاقتراض من المؤسسات الأخرى.

3-5-3- أهمية التحفيز الجبائي في مرحلة الاستثمار: تسعى الدولة من خلال سياسة التحفيزات الجبائية إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار من خلال آلية تضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين بغرض توجيه اهتماماتهم الاستثمارية نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتنميتها. (عباسي ، 2012، صفحة 116)

4- الدراسة التطبيقية:

من خلال ماتم عرضه في الجانب النظري للدراسة ومعرفة دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، سنتطرق في دراستنا التطبيقية لإحدى المؤسسات الوطنية التي استفادت من التحفيزات الجبائية في إطار النظام الاستثنائي (إنشاء) عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

4-1- تقديم المؤسسة وعرض قوانينها المالية: الشركة ذات الأسهم "شركة كرياتييف انفست" هي مؤسسة خاصة يقع مقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج، يتمثل نشاطها الرئيسي في إنتاج وتسويق الأكياس البلاستيكية النسيجية؛ حيث استفادت الشركة من مقرر من مزاي الإنجاز لمدة 03 سنوات (مرحلة إنشاء المؤسسة) تحت رقم 2012/34/0064/0 بتاريخ 2012/05/25، وهي المرحلة الأولى التي من خلالها تستفيد المؤسسة من التحفيزات الجبائية المتمثلة في إعفائها من تسديد الرسم على القيمة المضافة لمقتنياتها من التثبيات ومعدات الإنتاج الضرورية لأداء المؤسسة لصالح موردي التثبيات بموجب شهادات إعفاء من الرسم على القيمة المضافة تمنح للمؤسسة والتي بدورها تقوم بتسليمها لموردي التثبيات من أجل تحرير فواتير الشراء خارج الرسم، وفيما يلي عرض المبلغ الإجمالي للتحفيزات الجبائية التي استفادت منها المؤسسة بالنسبة للرسم على القيمة المضافة خلال الثلاث سنوات الأولى والمتمثلة في مرحلة الإنجاز.

الجدول (2): المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة المعفى خلال الفترة 2012-2014

(الوحدة: دج)

البيان	2012	2013	2014
المبلغ الإجمالي للتثبيات المكتناة خارج الرسم	26 681 810	79 396 838	23 492 233
المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة (TVA)	4 535 908	13 497 462	3 993 680

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المعطيات المالية للمؤسسة SPA CREATIVE INVEST

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المبلغ الإجمالي للرسم على القيمة المضافة الذي استفادت منه مؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة 2012-2014 جراء قيامها باقتناء تثبيات تخص نشاطها في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهو ما يفسر حصولها على التحفيزات الجبائية المتمثلة في الإعفاءات الضريبية بالنسبة للرسم على القيمة المضافة الخاصة بمرحلة الإنجاز، حيث عرفت سنة 2013 قيام المؤسسة باقتناء تثبيات بمبلغ أكبر مقارنة بسنتي 2012 و 2014، وهذا ما يفسر استفادة المؤسسة من فترة ضريبية في فترة أقل من الفترة المحددة ب 3 سنوات المبينة في مقرر منح مزاي فترة الإنجاز، وكذا انعكاس مبلغ التحفيزات الجبائية المتحصل عليه خلال سنة 2012 على الوضعية المالية للمؤسسة وعلناً أداؤها المالي هذا من جهة، ومن جهة ثانية، رغبتها في الدخول مباشرة في عملية الاستغلال قبل انقضاء المدة القانونية القصوى للاستفادة من امتيازات مرحلة الاستغلال.

وفيما يلي عرض مختصر لأصول المؤسسة وخصومها خلال الثمانية (08) سنوات الأخيرة على اعتبار أن هذه الأخيرة شرعت إلى الدخول في عملية الاستغلال خلال سنة 2014 والوقوف على انعكاسات التحفيزات الجبائية المتحصل عليها في مرحلة الاستغلال على الأداء والتوازن المالي للمؤسسة، وبالتالي حتى يتسنى لنا عملية التحليل والمقارنة.

الجدول (3): ميزانية المؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة 2021-2014

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أصول								
تثبيات معنوية	453	170	85	-	69	677	902	262
تثبيات عينية	212 281	205 680	195 146	184 525	173 774	163 551	163 551	145 512
تثبيات أخرى	190 887	165 133	141 661	120 704	102 147	88 002	88 590	77 765
مخزونات	75 934	59 384	63 680	74 899	99 008	104 760	140 427	129 189
حقوق الاستغلال	36 202	38 197	33 422	54 464	45 742	46 570	101 600	96 463
حقوق أخرى	29 947	10 549	4 625	3 076	3 239	4 118	10 345	1 908
مناحات	840	131	23 103	662	274	46	10 879	32 485
مجموع الأصول	546 544	479 244	461 722	438 330	424 253	407 724	516 294	483 584
البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال	280 200	280 200	280 200	280 200	280 200	280 200	280 200	280 200
احتياطات	247	247	247	247	247	687	687	1 565
نتيجة السنة	-2 149	6 251	11 218	11 005	10 120	10 113	77 456	71 804
الترحيل من جديد	-27 628	-29 779	-23 531	-12 315	-1 314	1 672	1 672	5 790
ديون وقروض مالية	189 243	139 543	105 333	71 062	41 029	14 260	14 120	13 905
خصوم جارية	106 631	82 782	88 259	88 134	93 971	100 791	142 159	110 320
مجموع الخصوم	546 544	479 244	461 722	438 330	424 253	407 724	516 294	483 584

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ميزانيات مؤسسة SPA CREATIVE INVEST

يبين الجدول أعلاه ميزانيات المؤسسة SPA CREATIVE INVEST المتمثلة في الأصول والخصوم للفترة 2014-2021، حيث وبعد مقارنة السنوات، نلاحظ أن المؤسسة قامت بزيادة مبلغ التثبيات العينية خلال سنة 2014 مقارنة بالسنوات الأخرى، وهذا يفسر استفادتها من تحفيزات جبائية تتمثل في الامتيازات الضريبية لمرحلة الإنجاز، وهي مرحلة إعفاء المؤسسة من الرسم على القيمة المضافة الخاصة بحيازة مختلف التثبيات والواردة في الجدول التفصيلي الخاص بقائمة التثبيات التي تستفيد من التحفيزات الجبائية عند مرحلة الإنجاز في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

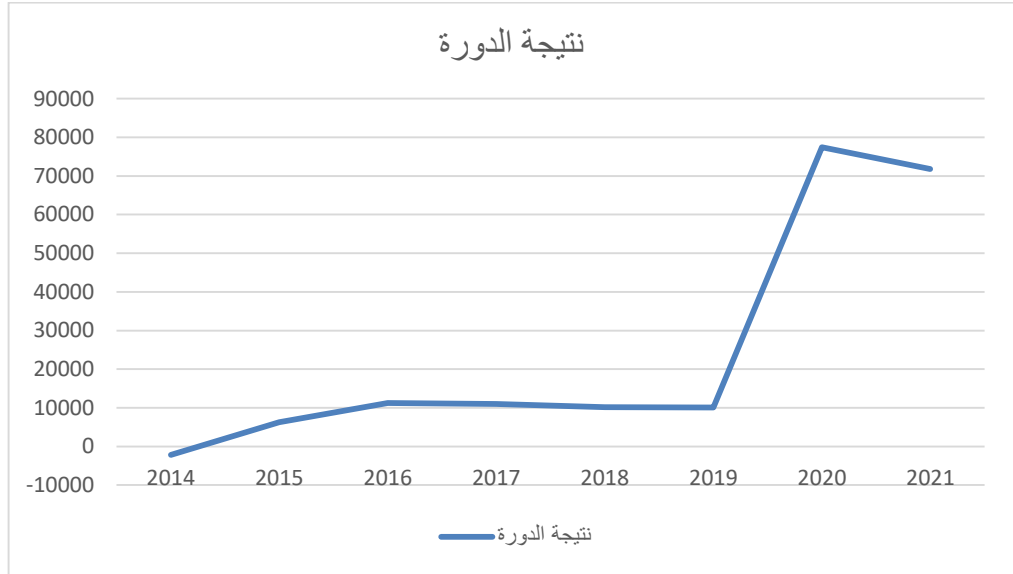
الجدول (4): حساب النتائج للمؤسسة SPA CREATIVE INVEST للفترة 2012-2021

الوحدة: كيلودينار

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رقم الأعمال	290 846	291 211	298 185	307 419	331 796	309 086	96 591	518 830
مواد أولية مستهلكة	197 610	185 613	180 849	184 926	193 669	186 280	1 312	291 405
استهلاكات أخرى	13 297	8 483	12 168	13 640	30 570	15 194	1 847	18 603
القيمة المضافة	79 939	97 115	105 168	108 853	107 557	107 612	93 432	208 822
تكاليف عامة	43 554	45 391	50 273	55 831	58 117	54 032	15 759	73 499
نواتج تشغيلية أخرى	1 580	1 444	19	1	8	1 321		582
تكاليف تشغيلية أخرى	573	1 617	375	275	568	1 609	150	20 459
مخصصات الإهلاكات	33 068	35 534	35 761	35 860	32 892	35 004		38 535
نواتج مالية	774	1 466	91	1 219	1 480	458	1	656
مصاريق مالية	7 247	11 232	7 651	7 102	7 348	8 633	68	5 763
النتيجة الصافية	-2 149	6 251	11 218	11 005	10 120	10 113	77 456	71 804

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ميزانيات مؤسسة SPA CREATIVE INVEST

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن المؤسسة SPA CREATIVE INVEST حققت ارتفاع ملحوظ في النتيجة المحققة خلال الفترة من 2014 إلى 2021، فبعدما كانت نتيجة المؤسسة خسارة متتالية خلال سنة 2014 بمبلغ 2149 كيلودينار، حققت المؤسسة بعد ذلك مباشرة ربحاً أي بداية من سنة 2015 بمبلغ 6251 كيلو دينار وتستمر النتيجة في الزيادة لتصبح بمبلغ 71804 كيلو دينار خلال سنة 2021، حيث تفسر هذه الزيادة بالخصوص خلال سنوات 2020 و 2021 إلى استغلال المؤسسة للتحفيزات الجبائية، بالإضافة إلى تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الجزائري والتوجه مباشرة إلى الإنتاج المحلي، الأمر الذي أدى بالمؤسسة إلى زيادة حصتها من المبيعات تبعاً لاحتتمية مراجعة سياسة أسعار بيع منتجاتها بسبب زيادة الطلب عليها مقارنة بتكلفة المواد الأولية التي عرفت قفزة كبيرة في الأسواق العالمية مع أزمة كورونا. وفيما يلي توضيح لتطور نتيجة المؤسسة :



الشكل (1) : تطور نتيجة المؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة 2021-2014

2-4- ملخص أهم الأعباء الضريبية المعفاة الناتجة عن التحفيزات الجبائية:

إضافة للتحفيزات الجبائية التي تحصلت عليها المؤسسة SPA CREATIVE INVEST أثناء مرحلة الإنجاز المتمثلة في إعفائها من تسديد الرسم على القيمة المضافة (17%) للمقتنيات من التثبيات والمواد خلال سنوات 2012، 2013، 2014، استفادت المؤسسة أيضا من امتيازات جبائية أخرى ناتجة عن التحفيز الجبائي لمرحلة الدخول في الاستغلال، وهي المرحلة التي تحصلت من خلالها على إعفاء بنسبة 100% من تسديد الرسم على النشاط المهني (معدل TAP المطبق هو 2 % خلال الفترة من 2014- 2019 وبمعدل 1% خلال الفترة 2020-2021 حسب التعديل المدرج في نص المادة 222 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الصادر في قانون المالية لسنة 2020) بالإضافة إلى الإعفاء من تسديد الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 100% حسب المادة 08 من مقررته منح مزايا الاستغلال (معدل IBS المطبق هو 19 %) لمدة 10 سنوات (المادة 10 من مقررته منح مزايا الاستغلال) ابتداء من تاريخ 2014/02/13، وهو تاريخ بداية الاستفادة من التحفيزات الجبائية لمرحلة الاستغلال المعد من طرف مصلحة الضرائب والمحدد في المقررته رقم 2012/34/0064/E/0 المؤرخة في 2014/02/24.

ويمكن تلخيص الوفرة الضريبية التي تحصلت عليها المؤسسة والناتجة عن التحفيزات الجبائية خلال الفترة 2021-2014 في الجدول الموالي:

الجدول (5): الوفرة الضريبية للمؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة 2014-

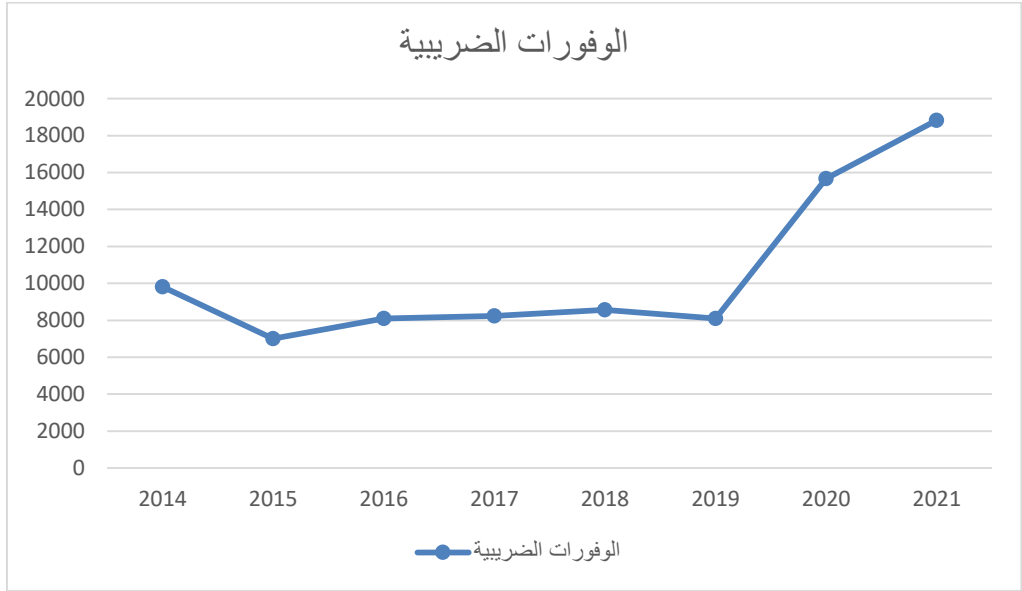
2021

الوحدة: كيلودينار

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	البيان
518 830	96 591	309 086	331 796	307 419	298 185	291 211	290 846	رقم الأعمال
71 804	77 456	10 113	10 120	11 005	11 218	6 251	-2 149	النتيجة المحاسبية
-	-	-	-	-	-	-	3 994	الرسم على القيمة المضافة
5 188	955	6 181	6 635	6 148	5 963	5 824	5 816	الرسم على النشاط المهني
13 642	14 716	1 920	1 922	2 090	2 131	1 187	-	الضريبة على أرباح الشركات
18 831	15 671	8 102	8 558	8 238	8 094	7 011	9 810	مجموع الوفرة الضريبية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على ميزانيات مؤسسة SPA CREATIVE INVEST

انطلاقاً من الجدول أعلاه نلاحظ زيادة في الوفرة الضريبية خلال الفترة 2014-2021، حيث عرفت سنة 2014 ارتفاعاً كبيراً، وهذا لأن المؤسسة استفادت هذه السنة من إعفاء بالنسبة للرسم على القيمة المضافة (TVA) الخاص بمرحلة الإنجاز بمبلغ 3 994 كيلودينار، الأمر الذي أدى إلى زيادة المبلغ الإجمالي للنتائج خلال نفس السنة، ثم عرفت الوفرة الضريبية استقراراً نسبياً في فترة 2015-2019 لتزيد مع سنتي 2020-2021 مقارنة بالفترة السابقة، حيث وصل مبلغ الوفرة خلال سنة 2021 18 831 كيلو دينار، وهذا ما يفسر انعكاس التحفيزات الجبائية الممنوحة في مرحلة الاستغلال على وتيرة نشاط المؤسسة؛ حيث عرف رقم الأعمال السنوي الخاص بالمؤسسة زيادة كبيرة بمبلغ 518 830 كيلو دينار، وهو ما أثر إيجاباً على النتيجة المحققة بمبلغ 71 804 كيلو دينار، مما أدى إلى تضاعف الوفرة الضريبية خلال السنة، والشكل البياني يوضح ذلك.



الشكل (2): تطور الوفرة الضريبية لمؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة 2021-2014

3-4- مساهمة التحفيز المالي المقدم من طرف ANDI على الأداء المالي لمؤسسة SPA CREATIVE INVEST

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى مدى إسهام التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI على تحسين الأداء المالي لمؤسسة SPA CREATIVE INVEST باعتبارها استفادت من التحفيزات الجبائية في إطار النظام الاستثنائي، وهذا من خلال التطرق إلى أحد أفضل المؤشرات المالية، وهو مؤشر السيولة والربحية.

دراسة السيولة والربحية لمؤسسة SPA CREATIVE INVEST:

تعتبر مؤشرات السيولة والربحية من أهم المؤشرات المرتبطة بالأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة مدى سيولة أصولها وإمكانية الوفاء بالتزاماتها المالية قصد تجنب جميع المخاطر من جهة، ومن جهة ثانية التركيز على مؤشر الربحية والذي من خلاله نتمكن من قياس كفاءة الإدارة في استخدام موجودات المؤسسة من خلال معرفة نسبة الأرباح مقارنة برقم الأعمال وإمكانية تحقيقها.

أ- دراسة السيولة: من أهم نسبها نذكر:

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون قصيرة الأجل

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

يتعلق الجدول الموالي بنسب السيولة خلال الفترة 2014-2021 انطلاقاً من النسب الثلاثة السابقة:

الجدول (6):نسب السيولة لمؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة2014-

2021

الوحدة: كيلودينار

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	البيان
260 046	263 252	155 496	148 264	133 103	124 832	108 263	142 924	الأصول المتداولة
110 320	142 162	100 791	93 975	88 138	88 259	82 782	106 631	الديون قصيرة الأجل
32 485	10 879	46	274	662	23 103	131	840	القيم الجاهزة
129 189	140 427	104 760	99 008	74 899	63 680	59 384	75 934	المخزونات
2,35	1,851	1,542	1,577	1,510	1,414	1,307	1,340	نسبة السيولة العامة
1,186	0,863	0,503	0,524	0,660	0,692	0,590	0,628	نسبة السيولة المختصرة
0,294	0,076	0,0004	0,002	0,007	0,261	0,001	0,007	نسبة السيولة الحالية

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول (3)

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح نسب السيولة لمؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة 2014-2021 نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للفترة عرفت تزايداً مستمراً وصل إلى 2,35 لسنة 2021 مقارنة بنسبة 1,340 لسنة 2014؛ بمعنى أن رأس المال العامل للمؤسسة موجب، ووضعية المؤسسة جيدة، ويمكن تفسير ذلك بعامل استفادة المؤسسة من الوفرة الضريبية الناتجة عن التحفيزات الجبائية في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال واستغلالها في زيادة أصولها المتداولة مع تخفيض ديونها إلى قصيرة الأجل؛ أي أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء كبير من التزاماتها القصيرة بعائدات الأصول المتداولة.

أما بالنسبة لنسبة السيولة المختصرة، نلاحظ أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالقيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق، وهذا يعني لجوئها إلى قيم الاستغلال، وهو ما تفسره النسب المستخرجة والمبيّنة في الجدول أعلاه، والتي تعتبر جيدة؛ حيث تجاوزت 0,50 في جميع السنوات وكانت أكبر من 1 في سنة 2021.

أما بالنسبة لنسبة السيولة الأنية، نلاحظ بأنها منخفضة على العموم خلال الفترة 2014-2021، ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط،

وهذا بسبب التزايد المستمر للديون قصيرة الأجل في وقت تعرف فيه القيم الجاهزة تذبذبا والنتيجة عن استغلال المؤسسة للوفرة الضريبية الناتجة عن التحفيزات الجبائية، وإعادة استثمارها من جديد، وهو التعهد الذي التزمت به المؤسسة خلال جميع السنوات والذي ينص بإعادة استثمار مانسبته 30 % من الأرباح المحققة في اقتناء تشييدات جديدة، وهو ما يحتم عليها استغلال القيم الجاهزة. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 142 معدلة بموجب المادة 2 من قانون المالية لسنة 2016، 2022، صفحة 54)

ب- دراسة الربحية: فيمالي أهم نسب الربحية:

نسبة الربح الإجمالي = (المبيعات - تكلفة البضاعة المباعة) / المبيعات
هامش الربح التشغيلي = صافي ربح العمليات قبل الفائدة والضريبة والإيرادات والمصروفات / المبيعات

يتعلق الجدول الموالي بنسب الربحية خلال الفترة 2014-2021:

الجدول (7): نسب الربحية لمؤسسة SPA CREATIVE INVEST خلال الفترة 2014-

2021

الوحدة: كيلو دينار

البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المبيعات	290 846	291 211	298 185	307 419	331 796	309 086	96 591	518 830
مواد أولية مستهلكة	197 610	185 613	180 849	184 926	193 669	186 280	1 312	291 405
صافي الربح	-2 149	6 251	11 218	11 005	10 120	10 113	77 456	71 804
مجموع الموجودات	546 546	479 247	461 725	438 334	424 256	407 727	516 297	483 586
نسبة الربح الإجمالي	0,320	0,362	0,393	0,398	0,416	0,397	0,986	0,438
هامش الربح التشغيلي	-	0,021	0,037	0,035	0,030	0,032	0,801	0,138

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات مالية عن مؤسسة SPA CREATIVE INVEST

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين نسب الربحية للمؤسسة خلال الفترة 2014-2021، يتضح أن الربح الإجمالي لسنة 2014 سجل نسبة 0,320 وارتفعت النسبة في سنة 2021 لتصبح 0,438، أما بالنسبة لهامش الربح التشغيلي، فقد ارتفع هو كذلك في سنة 2021 بنسبة 0,138 مقارنة بسنة 2015 حيث كانت النسبة منخفضة وقدرها 0,021، وهي سنة بداية تحقيق نتيجة إيجابية (ربح)، حيث قامت المؤسسة باستغلال الوفرة الضريبية الناتجة عن التحفيز الجبائي وتمكنت من امتصاص الخسارة المحققة خلال سنة 2014 بمبلغ 2 149 كيلودينار عن طريق ترحيل العجز إلى سنة 2015 (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 147، 2022، صفحة 55)، وبالتالي انعكس ذلك بالإيجاب على زيادة مبيعات المؤسسة خلال سنة 2015 بمبلغ 291 211 كيلودينار مقارنة بسنة

2014 بمبلغ 290 846 كيلودينار، وبالتالي زيادة ملموسة في هامش الربح التشغيلي خلال سنة 2016 بنسبة 0,037 مقارنة بسنة 2015، والنتائج عن تدفق سيولة نقدية أثرت بالإيجاب على التوازن المالي للمؤسسة (أريحية مالية) والنتيجة عن إعادة استثمار الأرباح غير الموزعة الناتجة عن التحفيزات الجبائية في دورة استغلال المؤسسة.

5-الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع دور التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حاولنا إبراز الطرق والآليات التي يتم من خلالها منح هذه التحفيزات في إطار قوانين الاستثمار خلال دراسة حالة مؤسسة اقتصادية انطلاقاً من تحليل المعطيات المالية للشركة خلال الفترة 2012-2021 والوقوف على مخرجات التحفيزات الجبائية وانعكاساتها على أدائها المالي ومدى إسهام هذه التحفيزات الجبائية في استمرارية وتوسع نشاطها، وقد خلصت هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

تؤثر التحفيزات الجبائية على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال المحافظة على التوازن المالي في مرحلة الاستغلال، ومن خلال المساعدة على اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية في المؤسسة كذلك بطريقة تجعلها تستثمر الجبائية في تحقيق أهدافها وفق مراحل نشاطها وفي إطار قانوني.

يعد قياس الأداء المالي من الأولويات الاستراتيجية لكل مؤسسة، لأنّه يتيح لها معرفة وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف، ويختلف تأثير التحفيزات الجبائية على الأداء المالي من مؤسسة إلى أخرى بحسب درجة التحفيزات الجبائية المقدمة.

- يعتبر إدراج تسيير العامل الجبائي ضمن الأولويات الأساسية في المؤسسة حتى تستفيد بشكل جيد من التحفيزات الجبائية الممنوحة.

- يعتبر انتهاز المؤسسة لسياسة التسيير الأمثل لمختلف التكاليف الجبائية في جميع مراحل نشاطها وسيلة فعالة لتحقيق أهدافها المالية.

- تؤدي التحفيزات الجبائية إلى تخفيض قيمة الضريبة بالنسبة للمؤسسة المكلفة بدفعها، وبالتالي تنخفض قيمة الديون بانخفاض نسبة الاقتراض من المؤسسات الأخرى.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، يمكن اقتراح بعض التوصيات كما يلي:

- ضرورة الاهتمام بالقوانين الجبائية والقوانين المتعلقة بترقية الاستثمار، ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان وعدم إهمال أي جزء منها؛

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أهمية الوفرة الضريبية عند تحديد أي سياسة من سياسات المؤسسة لما له من أثر واضح في تدعيم مركزها المالي.

- ضرورة تكيف القوانين الجبائية والعمل على مقاربتها مع مختلف المواد المدرجة في قانون الاستثمار، وذلك بجعلها أكثر وضوحاً حتى يتسنى للمؤسسة التي تستفيد من التحفيزات الجبائية تطبيقها بشكل صحيح.

- العمل على استحداث آليات وقوانين تنضم مجموعة من الإجراءات والتسهيلات في مجال منح التحفيزات الجبائية، وهذا للدفع بالمؤسسات إلى تحسين أدائها المالي.

6-المراجع:

- حمزة الشمخي، وإبراهيم الجزراوي . (1998). الإدارة المالية الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ

القرارات. عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- مراد ناصر. (2003). فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق. الجزائر: دار هومة للطباعة

والنشر والتوزيع.

- مؤيد راضي خنفر، وغسان فلاح. (2011). تحليل القوائم المالية (الطبعة 2). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع .
- Eric, S. (1999). Gestion Financière. Paris: ed Economica.
- أسماء زينات. (2019). تقييم فعالية التحفيزات الجبائية وأثرها على تنشيط الاستثمار-دراسة حالة الجزائر في الفترة 2001-2016 - (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- عبد الحق بوقفة . (2016). سبل تفعيل التحفيز الجبائي لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر -دراسة ميدانية- (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 .
- سليمة رجراج. (2014). دور التحفيزات الجبائية لتشجيع الاستثمار بالجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 2001-2012 (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2.
- صابر عباسي . (2012). أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- صحراوي علي. (1992). مظاهر الجباية في الدول النامية وأثارها على الاستثمار الخاص من خلال اجراءات التحريض الجبائي (رسالة ماجستير). معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- لخضر يحي. (2007). دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
- عبد الغاني دادن. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية (مقال). مجلة الباحث عدد 04، جامعة ورقلة.
- محمد أفلولي. (2021). عن دور المجلس الوطني للاستثمار (مقال). المجلة النقدية للقانون والعلوم الساسية عدد 01، جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16. (05 مارس، 2017). المرسوم التنفيذي رقم 101-17 الذي يحدد القوائم السلبية والمبالغ الدنيا للاستفادة من المزايا وكيفية تطبيق المزايا على مختلف أنواع الاستثمارات .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46 . (03 أوت، 2016). المادة 1-13 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار .
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46. (03 أوت، 2016). المادة 14 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46. (03 أوت، 2016). المادة 2-12 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46. (03 أوت، 2016). المادة 2-13 من القانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 46. (03 أوت, 2016). المادة 27 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 47. (20 أوت, 2001). المادة 18 من الامر 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 142 معدلة بموجب المادة 2 من قانون المالية لسنة 2016. (2022). وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: المطبعة الرسمية.
- قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة 147. (2022). وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب: المطبعة الرسمية.